المدير العام لهيئة الإشراف على التأمين سامر العش:

نحن في مرحلة تعافٍ ومن الضروري تطوير التشريعات التأمينية

فادي بك الشريف

أكد مدير عام هيئة الإشراف على التأمين سامر العش في حديث لـ«الوطن» أن الهيئة تسير باتجاه ربط الإمكانات والأدوات والخبرات اللازمة لتجاوز الحصار على الاقتصاد السوري.

معلناً البدء فعلاً بعدة نقاط تأسيسية لهذه المرحلة، تعتمد الأولى على تحديث التشريعات التأمينية، والتغلب على الحظر المفروض، حيث إن التشريعات التي كانت في وقت إقرارها منذ ١٥ سنة تلبي المرحلة التي وضعت لأجلها، أما اليوم في ظل الأزمة، فلا بد من أن يكون هناك رؤية للأمام لمواجهة الصعوبات والتحديات الجديدة.

وأشار العش إلى الموضوع الاستثماري، حيث يعتبر من أهم المواضيع التي تفكر بها الهيئة وكيف يمكن أن نوظف رؤوس الأموال لشركات التأمين القابلة للاستثمار بما يدخلها بشريان الاقتصاد بشكل مباشر.

«الصندوق الاستثماري والحوكمة» أهم النقاط في قانون التأمين الجديد.. ونتوقع زيادة حجم الإيرادات

مضيفاً: نحن مثلاً لا نؤمن بالاستثمار في تجارة العقارات التي تأخذ نوعاً من المضاربة، وهذه المضاربة هي السبب برفع أسعار العقارات في سورية، ولا بالودائع التي هي حقيقة تجميد لرأس المال، حتى إن الودائع تنخفض قيمة فوائدها مع الزمن، فمعدل فوائدها كان العام الماضي نحو ٦٪ إضافة إلى أنها تختلف بعائدها كنشاط اقتصادي عن الأسهم التي كان عائدها يحقق لنا نوعاً من الاستثمار الذي يفيد قطاع التأمين وتدخل بصلب العملية الاقتصادية.

وقال: بإحداث الصناديق الاستثمارية سندخل بمشاريع تنموية عديدة، علماً أن الصناديق الاستثمارية دخلت وستحدث بالقانون الجديد.

أما عن معايير نجاح القطاع التأميني فقد أوضح العش أن الأمان أول معيار لنجاح القطاع المالي التأميني، وقال: نحن يجب أن يكون لدينا إمكانية لإيجاد قنوات حقيقية لتوظيف رؤوس الأموال، بحيث إنه في الحرب لا يكون هناك توظيف صحيح، كما أن المعيار الثاني هو عدد الموظفين في قطاع التأمين حيث بلغ حدود ٣١٠٠ شخص، بالتالي هناك خبرات هاجرت، ولا بد أن نأخذ هذا الموضوع بعين الاعتبار لأن هذا الموضوع فني، وأي تسرب للعاملين يؤثر بشكل أو آخر، لذلك كان لدينا مركز تدريبي لقطاع التأمين التخصيص، لإعادة تأهيل القطاع بكوادره البشرية.

> معايير لأداء قطاع التأمين السوري لتحقق العدالة بين الشركات

وفيما يخص مرحلة إعادة الإعمار قال مدير عام هيئة الإشراف على التأمين: إن همنا وهاجسنا كيف نتجاوز العقوبات المفروضة علينا، فنحن مثل أي قطاع عانينا منها بشكل كبير لأن أساس عملنا هو إعادة التأمين، فعندما نتعرض كدولة للحظر، نكون أول من يتأثر، بدليل انخفاض حجم الإيرادات.

أما في المرحلة المقبلة فتوقع العش زيادة حجم الإيرادات، ذاكراً بالقول: أصبحنا في مرحلة الأمان التي هي مرحلة نمو تطوري، ومعدل النمو لعام ٢٠١٨ كان ٢٣٪ وهذا العام يشابه ٢٠١٩، أما كقطاع تأميني فإن نسبة النمو وحدها غير كافية لنا لتقييم عملنا، لذلك أنجزنا الآن معايير أداء لهذا القطاع، حيث أصبح هناك معيار لتصنيف شركة التأمين من الناحية الفنية الاستثمارية الإدارية والمالية.

وتابع العش: بالطبع هذه المعايير تكفل العدالة بأن تقوم بتحديد تصنيف الشركات، وفي الشرق الأوسط لا يوجد قطاع طبق هذا النظام غيرنا، فشركات التأمين يجب أن تعمل وفق معيار الهيئة الذي وضعته لتصنف الشركة أداء وموقعاً.

ونوه مدير عام الهيئة بأن هذا التصنيف يفيد في الشركات من ناحية العقود والأسهم ضمن البورصة، وأهم شيء عدالة المعيار لتكون المؤشرات ذات عدالة مطلقة من ناحية التطبيق على شركات التأمين.

وعن المرحلة الحالية أكد العش أنه يجب أن يكون لدينا تنظيم داخلي فنحن في مرحلة تعاف، وأصبحنا جاهزين للمرحلة المقبلة، وخاصة في ظل التعاون مع الأصدقاء وعقد الاتفاقيات.

وعن القانون التأميني الجديد قال العش: إن أهم النقاط التي تم تعديلها ترتبط بموضوع الصندوق الاستثماري والحوكمة، فمثلاً العديد من مجالس إدارة الشركات كانت تعمل وفق طريقة غير مرضية، لكن أصبح حالياً هناك محددات لعملها، والمفصل الآخر هو تحويل كل شركات التأمين إلى شركات مساهمة عامة، ما يضفي نوعاً من الشفافية على عمل الشركات من حيث البيانات المقدمة لهيئة الأوراق والأسواق المالية.

مضيفاً: إن الشركات المساهمة الخاصة شفافيتها أقل من العامة من ناحية الأرقام وحماية حقوق المساهم، حيث يصبح المساهم خارجياً وليس من المالكين، وبالطبع هذا الشيء يؤثر على قيمة الأسهم بالبورصة، كما يؤثر على تفعيل سوق البورصة الذي عانى فترة من عدم دخول شركات جديدة، فيكون محركاً له، إذ إن سوق الأوراق المالية جهة تساعدنا بأن نأخذ قراراتنا بشفافية البيانات لحماية الحقوق مستقبلاً في القانون الجديد.

وأشار العش إلى أهمية الاتفاقية الخاصة بالتأمين والتي تم توقيعها مؤخراً مع الجانب الإيراني، وشملت عدة نقاط أساسية على صعيد تبادل خبرات العلوم الاكتوارية بين البلدين، الأمر الذي يؤدي لخلق متخصصين سوريين بهذا المجال النادر في سوق التأمين السوري إضافة إلى الجانب المصرفي، علماً أنه تم ترشيح أشخاص لدراسة هذا العلم والحصول على شهادة معتمدة به.